المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الأراضي و المساحة

الرقم 10005/165/4

التاريخ 2023/04/03

الموافق

السادة النقابة العامة لأصحاب المكاتب و الشركات العقارية
السادة اصحاب المكاتب العقارية المرخصة

إشارة الى قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب رقم (2023/2) تاريخ 2023/3/2 القاضي بتعميم الملخص التنفيذي لتقرير مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الإفتراضية و مزودي خدمات الأصول الإفتراضية في المملكة على الجهات الرقابية و الإشرافية و تعميمه على الجهات الخاضعة لها.

للتكرم بالإطلاع و تعميمه على كافة اعضاء النقابة و تعميمه من قبل المكاتب العقارية على كافة موظفي المكتب العاملين لديهم، علماً ان الملخص منشور على الموقع الإلكتروني لوحدة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب (www.amlu.gov.jo) .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام بالوكالة
حسام أبو علي

نسخة/مديرية الشؤون القانونية.
نسخة/قسم التراخيص و مكافحة غسل الاموال.

وزارة المالية

دائرة الأراضي و المساحة

10005/165/4

الرقم 2023/04/03

التاريخ

الموافق

السادة النقابة العامة لأصحاب المكاتب و الشركات العقارية
السادة اصحاب المكاتب العقارية المرخصة

إشارة الى قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب رقم (2023/2) تاريخ 2023/3/2 القاضي بتعميم الملخص التنفيذي لتقرير مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الإفتراضية و مزودي خدمات الأصول الإفتراضية في المملكة على الجهات الرقابية و الإشرافية و تعميمه على الجهات الخاضعة لها.

للتكرم بالإطلاع و تعميمه على كافة اعضاء النقابة و تعميمه من قبل المكاتب العقارية على كافة موظفي المكتب العاملين لديهم، علماً ان الملخص منشور على الموقع الإلكتروني لوحدة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب (www.amlu.gov.jo) .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام بالوكالة
حسكام أبو علي

ملخص

تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المرتبطة

بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية

المملكة الأردنية الهاشمية

شباط، 2023

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي..... 2
مقدمة 4
الهدف من التقرير 4
المنهجية 4
فريق العمل 5
أولاً: مدخل إلى الأصول الافتراضية (Virtual Assets) 5
1. مفهوم الأصول الافتراضية..... 5
2. مزودي خدمات الأصول الافتراضية..... 6
ثانياً: واقع الأصول الافتراضية 7
1. على صعيد التنظيم والتشريع..... 7
2. على صعيد تقاطع أنشطة الأصول الافتراضية مع القطاعات الخاضعة للإشراف والرقابة..... 8
3. على صعيد التداول والاستخدام في القطاع غير الرسمي 8
ثالثاً: عملية تقييم المخاطر 10
1. نقاط الضعف (Vulnerability) 13
2. المخاطر المتأصلة (Inherent Risks) 14
3. التدابير المخففة (Mitigating Measures) 14
4. المخاطر المتبقية (Residual Risks)..... 15
5. الجرائم الأصلية المرتبطة بنشاط الأصول الافتراضية ومزودي خدمة الأصول الافتراضية:..... 15
رابعاً: النتائج والتوصيات..... 17
1. النتائج..... 17
2. التوصيات 17
المراجع..... 19

الملخص التنفيذي

تزايد في الآونة الأخيرة انتشارما يعرف بالعملات أو الأصول الافتراضية، إذ أصبحت هذه الأصول محط أنظار الجميع من مستخدمين ومنظمين وصناع قرار، والذين من بينهم مجموعة العمل المالي، الجهة العالمية المختصة في وضع توصيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والتزاماً بتوصيات مجموعة العمل المالي والتحديثات التي تمت عليها لا سيما التوصية رقم (15) والتي تطلب من الدول عدة أمورلعل أبرزها تحديد وتقييم وفهم مخاطرغسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية و أنشطة أوعمليات مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، يأتي هذا التقرير تنفيذا لتلك المتطلبات، والذي تم اعداده من قبل فريق عمل تم تشكيله من عدة جهات حكومية تشمل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و جهات انفاذ القانون كالمخابرات والأمن الوقائي والبحث الجنائي والادعاء العام.

ويتضمن هذا التقرير تحديد نطاق انتشارالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة استشهادا بالوضع العالمي لتلك الأصول والبيانات المتوفرة لفريق التقييم حول الو اقع المحلي، والتي تم استخدامها لتحديد التهديدات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونقاط الضعف التي يمكن استغلالها من قبل تلك التهديدات، ومن ثم دمج هذه التهديدات ونقاط الضعف لتحدد مستوى المخاطر المتأصلة في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة.

واعتمد فريق التقييم في عمله على منهجية البنك الدولي لتحديد التهديدات ونقاط الضعف واحتساب المخاطر المتأصلة، وتحديد الضو ابط التي يمكن أن تخفف من تلك المخاطرومن ثم تحديد المخاطر المتبقية، واعتمادا على هذه المنهجية، وحيث حددت مجموعة العمل المالي أنه يجب تقييم مخاطرغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، تم الاعتماد على المنهجية أعلاه لتحديد الأنشطة التي يجب تقييمها سواء تلك المرتبطة بالأصول الافتراضية أو مزودي الخدمات حيث تم تحديد وجود نوع واحد من مزودي خدمات الأصول الافتراضية؛ وهو مقدم خدمات التبادل (Virtual Assets Exchange)، والذي يقدم أربعة أنشطة رئيسية تتمثل مستويات المخاطر المتأصلة فيها على النحو التالي:

نوع مزود الخدمة	نوع الخدمة/ النوع الفرعي	التهديدات	نقاط الضعف	المخاطر المتأصلة
تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange)	الند – للند	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع	مرتفع	مرتفع

كما يتبين من تقييم المخاطر الذي تم تنفيذه وجود ضعف واضح في الضوابط المطبقة، وفي ضوء ضعف الضوابط المطبقة، لا تزال المخاطر المتبقية المرتبطة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية مرتفعة، حيث يتمثل المستوى الكلي لمخاطر الأصول الافتراضية و أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية كما يلي:

نوع مزود الخدمة	نوع الخدمة/ النوع الفرعي	المخاطر المتأصلة	الضوابط	المخاطر المتبقية
تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange)	الند – للند	مرتفع	[redacted]	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع		مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع		مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع		مرتفع

واخيراً، تم التوصية ببعض الإجراءات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار للتخفيف من تلك المخاطر من قبل السلطات المختصة في المملكة من خلال تحديد منهج واضح على مستوى المملكة من حيث السماح بالتعامل بالأصول الافتراضية أو حظرها وتوفير البيئة التشريعية اللازمة لذلك وبما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية، بالإضافة إلى ضرورة توفير وتطوير كوادر الجهات التنظيمية ورفدها بالمعرفة والخبرة الضرورية المتعلقة بأنشطة الأصول الافتراضية من خلال اخضاعهم للتدريب المستمر والمناسب في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية وبما يمكنهم من تتبع ورصد عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب المرتبطة بهذه الأصول والتحقيق فيها.

ونظراً للطبيعة المتطورة للأصول الافتراضية والتقنيات التي تعتمد عليها، يوصي فريق التقييم بضرورة التوافق على دورية مناسبة لإعادة هذا التقييم وبما يتناسب مع حجم المخاطر المتبقية التي تم رصدها في كل عملية تقييم.

مقدمة

مؤخراً، كثر الحديث عما يسمى بالعملات الرقمية (Digital Currencies) بكافة أشكالها وأنواعها، وبشكل خاص الأصول الافتراضية (Virtual Assets) خصوصاً بعد تحقيق تلك الأصول أرقام قياسية استثنائية على غير النمط الطبيعي في حدود تداولها وأسعارها، عن طريق الاعتماد على نموذج معاملة مجهول الهوية وغير مركزي بالكامل وبالتالي غير منظم تتم معالجته عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وجود وسيط مالي بين أطراف المعاملة.

هذا الافتقار إلى الرقابة وعدم الكشف عن هويّة أطراف التعامل أدى إلى قيام السلطات التنظيمية ببحث وفهم ومعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة والمرتبطة بها، من هذه الجهات الدولية مجموعة العمل المالي (FATF) الجهة المختصة بوضع المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ففي تشرين أول من عام 2018، تبنت مجموعة العمل المالي (FATF) تغييرات على توصياتها لتوضح صراحة أنها تنطبق على الأنشطة المالية التي تتضمن أصول افتراضية؛ وأضافت مجموعة العمل المالي أيضًا تعريفين جديدين إلى المسرد هما "الأصول الافتراضية" و "مزود خدمة الأصول الافتراضية"، وتشترط التوصية (15) المعدلة أن يتم تنظيم مزودي خدمات الأصول الافتراضية لأغراض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT)، وأن يتم ترخيصهم أو تسجيلهم، وإخضاعهم لأنظمة فعالة للرقابة أو الإشراف، وفي حزيران من عام 2019، اعتمدت مجموعة العمل المالي مذكرة تفسيرية للتوصية 15 لمزيد من التوضيح لكيفية تطبيق متطلبات مجموعة العمل المالي فيما يتعلق بخدمات الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

الهدف من التقرير

ينبع تقييم المخاطر هذا من التزامات المملكة بتوصيات مجموعة العمل المالي وتحديداً التوصية رقم (15) والتي تتطلب من الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية (virtual asset activities) وأنشطة أو عمليات مزودي خدمات الأصول الافتراضية (Virtual Asset Service Provider)، حيث يوفر تقييم المخاطر هذا الأساس لوضع وتنفيذ نهج قائم على المخاطر للتأكد من أن التدابير الوقائية والتخفيفية المطبقة تتناسب مع مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المحددة. كما يهدف هذا التقييم إلى إبلاغ الجهات ذات العلاقة بترتيب الأولويات وتخصيص الموارد وكذلك تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها على المستويين الوطني والقطاعي لمنع أو التخفيف من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب التي تم تحديدها، تعزيز فهم الجهات ذات العلاقة بمخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى تقديم معلومات حول تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب للجهات الخاضعة للتنظيم وأساليب إدارة المخاطر الخاصة بها.

المنهجية

اعتمدت المملكة على منهجية البنك الدولي لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة، كما تم الاستئناس بمنهجية صندوق النقد الدولي وتجارب الدول الأخرى في ذات السياق، حيث تضمنت المنهجية المعتمدة تقييم المخاطر وتقييم تهديدات (Threats) غسل

الأموال/ تمويل الإرهاب ونقاط الضعف (Vulnerabilities) في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة لغايات احتساب المخاطر المتأصلة في هذه الأنشطة، وتحديد التدابير والضوابط المطبقة للوصول إلى تصنيف المخاطر المتبقية بعد أخذ التدابير ومخففات المخاطر في الاعتبار. وكخطوة أخيرة، تمت صياغة مقترحات وتوصيات كتدابير تخفيف إضافية ليتم تنفيذها على المستوى الوطني.

وفي سبيل إتمام هذا التقييم شارك فريق العمل في عدة ورش تدريبية مع المرفق العالمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EU AML/CFT Global Facility) بالإضافة الى مؤتمر إقليمي (13-2022/12/15) وتمكن الفريق خلال هذا المؤتمر من الاطلاع على تجارب العديد من الدول للاستفادة منها وتم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص والشركات المتخصصة في تحليل البيانات المتعلقة بالأصول الافتراضية وحصل الفريق على مساعدة فنية من الدائرة القانونية في صندوق النقد الدولي، كما اعتمد فريق العمل على مجموعة واسعة من البيانات الكمية والنوعية لغايات تنفيذ عملية التقييم، شملت تلك المصادر جهات مبلغة وجهات والجهات الخاضعة للتنظيم والرقابة كالمؤسسات المالية، وزارة العدل، البحث الجنائي، الجرائم الإلكتروني، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الأوراق المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاحصائيات والتقارير المنشورة ، والمعلومات التي تم جمعها من خلال استبيانات المسح المنشورة للعموم.

فريق العمل

لأغراض اعداد تقييم وطني لمخاطر الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية وبما يلبي متطلبات التوصية رقم (15) ويتماشى مع منهجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم تشكيل فريق عمل يتكون من ممثلين عن جميع السلطات التنظيمية والمختصة ذات العلاقة، شمل ذلك ممثلين من البنك المركزي الأردني، وممثلين من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما شارك أيضاً في عملية التقييم ممثل عن هيئة الأوراق المالية، ووحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، والبحث الجنائي والمخابرات والأمن الوقائي ووزارة العدل/ الادعاء العام.

أولاً: مدخل إلى الأصول الافتراضية (Virtual Assets)

شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات الماضية، من أبرزها ما يتعلق بظهور الاصول الافتراضية، ولغايات إتمام هذه التقييم لا بد من تحديد المقصود بكل من الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

1. مفهوم الأصول الافتراضية

تعرف مجموعة العمل المالي (FATF) الأصول الافتراضية بأنها "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها أو تحويلها رقمياً، ويمكن استخدامها لأغراض الدفع والاستثمار، الأصول الافتراضية لا تتضمن عمليات التمثيل الرقمي للعملات الورقية والاوراق المالية وغيرها من الأصول المالية التي تم التطرق اليها بجزء اخر من توصيات مجوعة العمل المالي"[1].

[1] Financial Action Task Force (2021), "Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems", Page.189.

2. **مزودي خدمات الأصول الافتراضية**

عرفت مجموعة العمل المالي (FATF) مزود خدمات الأصول الافتراضية بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري لم يتم تغطيته في أي مكان آخر بموجب التوصيات، ويقوم بإجراء واحد أو أكثر من الأنشطة أو العمليات التالية أو نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر:

1) التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية
2) التبادل بين واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية.
3) تحويل الأصول الافتراضية.
4) حفظ و / أو إدارة الأصول الافتراضية أو الأدوات التي تتيح التحكم في الأصول الافتراضية.
5) المشاركة في وتقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض المُصدر و/ أو بيع أصل افتراضي.

وبناءً على منهجية البنك الدولي، يمكن تصنيف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية حسب الأنشطة التي يمارسونها على النحو التالي:

أ. **مزودو محفظة الأصول الافتراضية (Virtual Asset Wallet Providers)**

يوفر مزودو محفظة الأصول الافتراضية تخزينًا للأصول الافتراضية أو العملة الورقية نيابة عن الآخرين. ثم يقومون بتسهيل عمليات التبادل أو التحويل بين الأصول الافتراضية والعملة الورقية. تشمل خدماتهم تخزين المحافظ الإلكترونية (Custodian Wallet)، أو المحافظ غير المخزنة أو المحتفظ بها (Non-Custodian Wallet).

ب. **منصات تبادل الأصول الافتراضية (Virtual Asset Exchanges)**

توفر منصات تبادل الأصول الافتراضية منصة رقمية عبر الإنترنت تسهل عمليات نقل الأصول الافتراضية وتبادلها. قد تحدث التبادلات بين واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية (Virtual-to-Virtual) أو بين الأصول الافتراضية والعملة الورقية (Fiat-to-VA) أو (Virtual-to-Fiat).

ج. **خدمات الوساطة/ سمسرة الأصول الافتراضية (Virtual Asset Broking)**

تشمل خدمات الوساطة في الأصول الافتراضية تسهيل ما يلي:

- إصدار وتداول الأصول الافتراضية نيابة عن عملاء شخص طبيعي أو اعتباري.
- خدمات تبادل دفتر الطلبات (Order-book exchange services)، التي تجمع الطلبات للمشترين والبائعين، عادةً عن طريق تمكين المستخدمين من العثور على الأطراف المقابلة، واكتشاف الأسعار، والتداول، من خلال استخدام محرك مطابق يطابق أوامر الشراء والبيع من المستخدمين.
- خدمات التداول المتقدمة (Advanced trading services) التي تتيح للمستخدمين شراء محافظ الأصول الافتراضية (VAs portfolios) والوصول إلى تقنيات تداول أكثر تطوراً، مثل التداول على الهامش أو التداول القائم على الخوارزميات.

د. مقدمو خدمات إدارة الأصول الافتراضية (Virtual Asset Management Providers)

عبارة عن صندوق استثمار يركز على الأصول المشفرة كأصول أساسية، وتتضمن الانشطة عادةً واحدة إدارة الأموال (Fund management)، وتوزيع الأموال (Fund distribution)، والامتثال والتدقيق وإدارة المخاطر (Compliance, audit, and risk management).

هـ. مقدمو العرض الأولي (Initial Coin Offering (ICO) Providers)

عادةً ما تتضمن عمليات العرض الأولي للأصل إصدار وبيع الأصول الافتراضية للجمهور. قد تنطوي الخدمات المقدمة من المزودين على المشاركة في وتقديم الخدمات المالية المتعلقة بالعروض الأولية (ICO).

و. مزودو خدمات استثمارات الأصول الافتراضية (Virtual Asset Investment Providers)

يوفر هؤلاء المزودون وسيلة استثمار تتيح الاستثمار في الأصول الافتراضية أو شرائها (أي عبر مخطط استثمار مُدار أو مُصدر للمشتقات يوفر خيارات أصول افتراضية، أو عبر أداة ملكية خاصة تستثمر في أصول افتراضية).

ثانياً: واقع الأصول الافتراضية

نمت الأصول الافتراضية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، فمنذ ظهور عملة البيتكوين في عام 2008 والتي تعتبر من أشهر الأصول الافتراضية واكبرها من حيث الحصة السوقية، تزايد عدد الأصول الافتراضية ليتجاوز حدود 22 ألف عملة، وشهد سوق الأصول الافتراضية نقلات نوعية من حيث الصعود في سعر الأصول أو الهبوط المفاجئ نتيجة انهيار إحدى تلك الأصول أو المنصات التي يتم تداولها من خلالها كما هو الحال في عملة (Luna) أو حتى في منصة (FTX) وغيرها.

1. على صعيد التنظيم والتشريع

تمثلت ردة فعل البنك المركزي الأردني تجاه الأصول الافتراضية المشفرة ابتداء من عام 2014، حيث أصدر البنك المركزي تعميمه الأول الذي حظر بموجبه على البنوك وكافة المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لإشرافه ورقابته التعامل بها بأي شكل من الأشكال أو تبديلها مقابل عملة أخرى أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها أو ارسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شراءها أو بيعها؛ كونها عملة ليست قانونية لعدم وجود أي التزام على أي بنك مركزي لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة مثل الذهب، وأكد على سريان تعميمه في عام 2018؛ كما تم اصدار تعميم في نهاية عام 2021 يؤكد على استمرار سريان الحظر على جميع الجهات الخاضعة لإشرافه ورقابته ليضم جميع أشكال وأنشطة الأصول الافتراضية في المملكة وكما هي واردة في توصيات مجموعة العمل المالي.

كذلك أصدر البنك المركزي الأردني الدليل الارشادي "إجراءات العمل والضوابط الرقابية والمؤشرات التحذيرية لرصد ومنع التعامل بالأصول الافتراضية باستخدام أدوات وقنوات الدفع الإلكترونية"، بهدف تمكين البنوك والشركات من الاستئناس به لدى مراجعة السياسات الداخلية وإجراءات العمل والضوابط الرقابية لديها وبشكل يحقق الامتثال لتعاميم البنك المركزي ذات الصلة بحظر التعامل بالأصول الافتراضية، ودرءًا لأية مخاطر متعلقة بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال المرتبطة بالتعامل بالأصول الافتراضية، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين مستوى الفهم والوعي لديهم

بالخصـــوص، على صـــعيد آخر، أصـــدرت كل من هيئة تنظيم قطاع الاتصـــالات وهيئة الأوراق المالية تعميماتهما للجهات الخاضـــعة لرقابتها بحظر التعامل في هذه الأصـــول، كما تم بموجب قانون مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021 ادراج الأصول الافتراضية ضمن تعريف المال.

2. **على صعيد تقاطع أنشطة الأصول الافتراضية مع القطاعات الخاضعة للإشراف والرقابة.**

تم إعداد نموذج وارســاله لكافة الجهات التي تمارس أنشــطة خدمات الدفع والتحويل، بهدف حصــر الحركات التي يتم ضـــبطها من قبل تلك الجهات، حيث قامت تلك الجهات بتزويد الفريق بالحركات المالية للفترة (2019/1- 2022/6)، والذي تبين للفريق بعد تحليلها وجود نمو في عدد وقيمة الحركات التي تم رصـــدها، في القطاعات المختلفة، حيث شـــملت هذه القطاعات: القطاع المصـرفي، وقطاع المؤسـسـات المالية غير البنكية، والقطاعات الأخرى التي يمكن استخدام قنواتها لشـراء وبيع الأصول الافتراضية.

3. **على صعيد التداول والاستخدام في القطاع غير الرسمي**

يعتبر نشاط تداول الأصول الافتراضية من الأنشطة غير المنظمة بشكل واضح، وبالرغم من حظر البنك المركزي الأردني على البنوك والمؤســسـات المالية تسـهيل وصـول عملائها إلى منصـات هذه الاصـول، لا زال المواطنون قادرين على تبادل هذه الأصول إما بشكل مباشر (Peer to Peer) أو من خلال المنصات عن طريق حسابات يمتلكونها في مؤسسات مالية أجنبية.

أ. **البيانات الإحصائية من التقارير المنشورة**

من البيانات التي تم الرجوع لها ما صـدرته شـركة (Chainalysis)[2] ، فعلى المؤشـر العام [3]احتلت الأردن المرتبة (68)، والمرتبة (60) من حيث نشـــاط التبادل المركزي (Centralized)، والمرتبة (68) من حيث نشـــاط تبادل بين النظراء (P2P)، والمرتبة (88) من حيث نشاط التبادل اللامركزي (DeFi).

وعلى صـــعيد الأنشـــطة؛ فقد كان التبادل المركزي (Centralized exchange) الفئة الأكثر نشـــاطاً في المملكة، حيث أستحوذ هذا النشاط على ما نسبته 82.8٪ من جميع الأنشطة في الفترة (أيلول/2021- أيلول/2022)، أما المرتبة الثانية فقد احتلها نشـاط التبادل اللامركزي (DeFi) وبنسـبة (15.7٪)، في ذات الفترة، أما نشـاط الدفع المباشـر بين النظراء (P2P) فقد بلغت القيمة الإجمالية التي تلقتها المملكة ما قيمته 5.33 مليون دولار، مما يجعلها في المرتبة الرابعة عشـر لأنشـطة (P2P) في المنطقة.

على صعيد المنصات الأكثر تصفحاً عبر الانترنت في المملكة؛ فقد احتلت منصة (Binance.com) المرتبة الأولى مسجلة (1.97) مليون زيارة، في حين جاءت منصة (FTX.com) في المرتبة الثانية والتي استقبلت (0.81) مليون زيارة في ذات الفترة.

---

[2] شـركة (Chainalysis) شـركة متخصـصـة في تحليل بيانات سـجلات البلوكتشـين، كما أنها متخصـصـة في تقديم البيانات والبرامج والخدمات والأبحاث للوكالات الحكومية والبورصات والمؤسسات المالية وشركات التأمين والأمن السيبراني في أكثر من سبعين دولة، إذ تدعم بياناتها برامج التحقيق والامتثال ومعلومات السوق التي تم استخدامها لحل بعض أكثر القضايا الجنائية شهرة في العالم وزيادة وصول المستهلك إلى العملة المشفرة بأمان.

3) يتكون مؤشـر تبني العملات المشـفرة العالمي الخاص بشـركة (Chainalysis) من خمسـة مؤشـرات فرعية، يعتمد كل منها على اسـتخدام البلدان لأنواع مختلفة من خدمات العملات المشـفرة. حيث يتم ترتيب جميع البلدان البالغ عددها (146) دولة والتي يتوفر لدى الشـركة تحليل بيانات كافية عنها وفقًا لكل من هذه المقاييس الخمسة، واتخاذ المتوسط الهندسي لترتيب كل بلد في هذه المؤشرات الخمسة، ومن ثم يتم تطبيع هذا الرقم النهائي على مقياس من (0) إلى (1) لمنح كل بلد درجة تحدد الترتيب العام لهذه الدولة. كلما اقتربت النتيجة النهائية للبلد من (1) كلما ارتفع الترتيب.

وعلى صعيد الأنشطة غير المشروعة (Illicit activities)، بين التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت ما قيمته (954.8) مليون دولار من النشاط غير المشروع، وهو ما يمثل حوالي 0.3٪ من إجمالي القيمة المستلمة في هذه المنطقة، وتعد هذه النسبة أقل من متوسط الحصة العالمية من النشاط غير المشروع والتي كانت 0.33 ٪.

تباينت الأنشطة غير المشروعة التي تم تحديدها في الأردن خلال الاثني عشر شهرًا، كان أكبر مصدر للنشاط غير المشروع من فئة الاحتيال، التي سجلت ما قيمته (5.64) مليون دولار من الأصول المشفرة. وكانت فئة الجرائم الأسرع نمواً هي سرقة الأموال، التي نمت بنسبة 0.2٪ عن الأشهر الاثني عشر السابقة، لتصل إلى ما قيمته (1.89) مليون دولار.

ب. البيانات الإحصائية من استبيان المسح المنشور للعموم

بهدف استطلاع مدى انتشار واستخدام الأصول الافتراضية في المملكة؛ قام فريق العمل بإعداد استبانة ونشرها للعموم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وفي بعض الجامعات المحلية؛ وذلك بغية تجميع بيانات صحيحة بكل شفافية، وتكون هذا الاستبيان من (18) سؤالا، تتكون من مجموعة من الأسئلة حول المعلومات الديموغرافية لمعبئ الاستبيان، والقسم الاخر يستهدف معرفة الشخص بهذه الأصول، وامتلاكه لها، ومبررات امتلاكه أو عدم امتلاكه لها، وبيان فيما إذا تعرض لأي مخاطر اثناء تداوله لهذه الأصول.

استجاب للاستبيان المعد (1700) شخص، واحتلت الفئة العمرية (31-45) المرتبة الأولى في العينة التي قامت بتعبئة الاستبيان وبنسبة 36%، وكانت الفئة العظمى التي استجابت للاستبيان من الأردنيين المقيمين وبنسبة 90%، تركزت الغالبية العظمى في العاصمة عمان بنسبة 68%، بلغ عدد الذين سمعوا عن الأصول الافتراضية ما نسبته 84% من العينة، بيْن ما نسبته 35% منهم أنهم سمعوا عنها من خلال أحد الأصدقاء أو العائلة، من هذه الفئة التي سمعت عن الأصول الافتراضية، بيّن ما نسبته 74% أنهم لا يمتلكون أي أصول افتراضية حالياً، أما الذين **يمتلكون أصول افتراضية حالياً** فقد بلغت نسبتهم 9%، والذين كانوا يمتلكون أصول افتراضية لكن حاليا لا يمتلكون أي منها فقد بلغت نسبتهم 3%.

أيضا تم السؤال عن الطريقة التي تم الحصول فيها على الأصول التي يمتلكها أو أمتلكها الذين استجابوا لهذا الاستطلاع، سجلت نسبة الذين حصلوا على هذه الأصول من خلال منصات التداول 70% من أصل (172) شخص، في حين بين ما نسبته 22% أنهم حصلوا على هذه الأصول **بشكل مباشر** من أشخاص آخرين.

أما الفئة الذين لا يملكون أي أصول افتراضية والبالغ عددهم (1261) شخص، تم سؤالهم عن اسباب عدم امتلاكهم لهذه الأصول، حيث بين (590) شخص أن السبب هو عدم امتلاكهم لمعلومات كافية عنها، وبين (411) شخص أن السبب هو أنها ذات مخاطر عالية، ومن الأسئلة التي وجهت خلال الاستطلاع أيضا، عن المخاطر التي ترتبط بالأصول الافتراضية/ الأصول المشفرة؟ حدد ما نسبته 31% من العينة أن سعرها المتقلب والمتذبذب هو الخطر الأكبر، كما تقصى الاستطلاع مدى تعرض العينة للاحتيال من خلال الأصول الافتراضية، حيث حدد ما نسبته 96% أنهم لم يتعرضوا لأي عملية احتيال ذات علاقة بهذه الأصول، 4% من العينة (69 شخص) حددت أنها تعرضت لعمليات احتيال من خلال هذه الأصول.

ج. مصادر البيانات المفتوحة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي

من خلال متابعة المجموعات الخاصة بالأصول الافتراضية في الأردن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بينت البيانات المنشورة عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وجود عمليات بيع وشراء الأصول الافتراضية تتم من خلال عدد من الأشخاص، حيث يتم دفع أثمان هذه الأصول بالعملة الورقية، ويقوم هؤلاء الأشخاص في أغلب الأحيان ببيع أو شراء ما يسمى بعملة (USDT) أو بتكوين وتحويلها الى إحدى منصات التداول المشهورة ليتم تحويلها الى أصول افتراضية أخرى، من خلال مقابلة شخصية بين الافراد ودفع ثمن هذه الأصول نقدي، أو من خلال المحافظ الالكترونية، من خلال التحويل عبر بنوك معينة أو من خلال نظام كليك، وبينت المواقع على شبكة الانترنت مثل موقع (BITCOIN-ATM) عدم وجود أجهزة صراف آلي تخص الأصول الافتراضية في الأردن.

ثالثاً: عملية تقييم المخاطر

اعتمد الفريق في تقييم المخاطر على تحديد التهديدات ونقاط الضعف لكل من الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، وذلك باستخدام منهج يعتمد على المعلومات التي تم جمعها من عدة مصادر والتي تمت الاشارة اليها سابقاً، بالإضافة إلى المعادلات المضمنة في أداة التقييم المعدة من قبل البنك الدولي، ويأخذ هذا التقييم في عين الاعتبار المتغيرات الوسيطة والمدخلات (Input variables) والتي تمثل مجموعة من الخصائص والصفات التي يمكن من خلالها تحديد التهديدات ونقاط الضعف في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من منظور محلي بشكل أساسي، وكذلك على أساس دولي من خلال الخصائص المتأصلة في الأصول الافتراضية والتي تجعلها عالمية عابرة للحدود دون أية قيود.

تضمنت عملية تقييم المخاطر مجموعة من الخطوات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

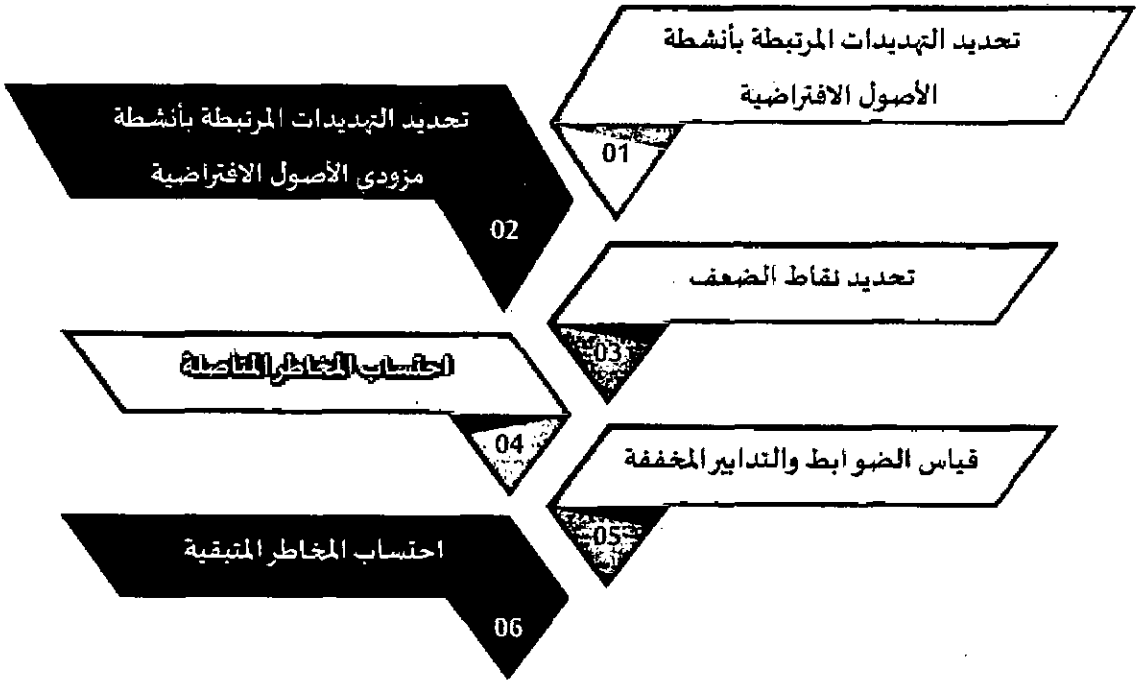

التهديدات (Threats)

تعرف التهديدات بأنها " مجموعة الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة وتحتاج الى غسل (بالنسبة لغسل الأموال) ومجموع الأموال المجمعة لغايات ارتكاب أعمال إرهابية (بالنسبة لتمويل الإرهاب)". ويهدف تحليل تقييم التهديدات إلى تحديد طبيعة الجرائم الأصلية وتقييم تعرض الأصول الافتراضية ومزودي خدمة الأصول الافتراضية لهذه الجرائم الأصلية، بالإضافة الى تحديد مدى تعرض الأصول الافتراضية ومزوي خدمات الأصول الافتراضية الى التهديدات المرتبطة بجمع الأموال لغايات تمويل الارهاب

أ. تقييم تهديدات الأصول الافتراضية:

تم تقييم تهديدات الأصول الافتراضية حسب متغيرات الإدخال (Input Variables)، والتي تظهر المخاطر المتأصلة للتهديدات قبل تنفيذ أي ضوابط رقابية أو تدابير مخففة، كما هو موضح بالجداول ادناه:

المتغيرات الوسيطة	متغيرات الإدخال	تقييم التهديد
طبيعة الأصول الافتراضية	عدم الكشف عن الهوية	مرتفع
	الند للند (نقل الأموال عبر الحدود)	مرتفع
	عدم وجود اتصال وجهاً لوجه	مرتفع
	التتبع	متوسط
	سرعة التحويل	مرتفع
الوصول من قبل المجرمين	التعدين من قبل المجرمين	منخفض
	جمع الأموال	منخفض
	تحويل الأموال	مرتفع
	الوصول الى الإنترنت المظلم	مرتفع
	دمج الأموال	منخفض
مصادر تمويل الأصول الافتراضية	البنك أو البطاقة كمصدر تمويل VA	منخفض
	التحويلات النقدية، البضائع العينية القيمة	مرتفع
	استخدام العملة الافتراضية	مرتفع
الميزات التشغيلية للأصول الافتراضية	منظم	غير موجود
	غير منظم	مرتفع
	البيئة المركزية	مرتفع
	البيئة اللامركزية	مرتفع
سهولة ارتكاب الجرائم	التهرب الضريبي	[illegible]
	تمويل الإرهاب	متوسط
	إخفاء المتحصلات الجرمية الى أصول افتراضية غير منظمة	منخفض
	صعوبة التتبع والحجز	مرتفع
الأثر الاقتصادي	التأثير على السياسة النقدية للدولة	منخفض

جاء تقييم معظم تهديدات الأصول الافتراضية بمستوى (مرتفع) ويستند ذلك بشكل رئيسي الى السمة المتأصلة في الأصول الافتراضية وطبيعتها وخصائصها بشكل عام، إلّا أنه تم تقييم باقي التهديدات الأخرى بمستوى مخاطر (متوسط) و(منخفض) لعدد من الاعتبارات والمبررات لعل أبرزها عدم رصد هذا التهديد بشكل واسع في المملكة، أو رصد حالات لاستخدام الأصول الافتراضية في بعض الأنشطة موضع التقييم.

ب. تقييم تهديدات مزود خدمة الأصول الافتراضية:

بالاعتماد على منهجية البنك الدولي تم تحديد وجود نوع واحد بارز من أنواع مزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة؛ ألا وهو تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange) وذلك بالاعتماد على تعريف هذا النوع من مزودي خدمات الأصول الافتراضية والأنشطة التي يزاولها.

وعليه، تم تقييم التهديدات المرتبطة بكافة الخدمات وأنشطة مزود الخدمة (Virtual Assets Exchange) وهي (P2P, Fiat-to-Virtual, Virtual-to-Fiat, Virtual-to-Virtual)، وذلك بعد تقاطعه مع متغيرات الإدخال (Input Variables) التي تم استخدامها في تقييم الأصول الافتراضية اعلاه، ليصبح تقييمه كما هو موضح بالجدول ادناه:

مزود خدمة الأصول الافتراضية	نوع الخدمة	تقييم التهديد
تبادلات الأصول الافتراضية Virtual Assets Exchange	الند – للند	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع

يتضح من الجدول أعلاه أن تقييم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمزود خدمة الأصول الافتراضية "تبادلات الأصول الافتراضية" جاء بدرجة (مرتفع الخطورة) لكافة أنواع الخدمة المقدمة، وذلك لعدة اعتبارات من أبرزها:

- أن هذا القطاع غير مرخص في الأردن، ويتم ممارسته من قبل اشخاص طبيعيين في الغالب؛ وبالتالي لا يمكن معرفة مدى فاعلية الضوابط الرقابية التي يتم تطبيقها من قبل مزود الخدمة على مستخدمي الأصول الافتراضية، كما أن الخدمات التي يتم تقديمها قد ترتبط بمزودي خدمة الأصول الافتراضية غير المرخصين أو المسجلين او الذين يتواجدون في دول لا تطبق تدابير كافية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، إضافة الى عدم وجود ضوابط رقابية كافية من السلطات المختصة لخفض مخاطر هذا القطاع.
- امكانية اجراء التبادلات دون الكشف عن هوية المستخدم حيث أن أكثر الأصول الافتراضية والعملات المستقرة استخداماً من قبل الأردنيين هي (USDT, Bitcoin, Ethereum) وتتوافر في تلك العملات ميزة (عدم الكشف عن هوية المستخدم) بشكل كبير، كما تم توضيحه سابقاً.
- انتشارها على مستوى العالم، حيث تساعد انشطة مزودي خدمة الأصول الافتراضية المجرمين على ارتكاب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عابر للحدود ودون وجود وسطاء.

1. نقاط الضعف (Vulnerability)

تعرف نقاط الضعف بأنها "الثغرات في أنظمة أو ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتم استغلالها من التهديدات للقيام بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات والمؤسسات"، وقد تتضمن نقاط الضعف أيضاً مواصفات أو خصائص قطاع معين أو منتج مالي أو نوع خدمة تجعلها جذابة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تم تقييم نقاط ضعف الأصول الافتراضية لنوع واحد من مزودي خدمات الأصول الافتراضية إلا وهو تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange) بكافة الخدمات والأنشطة التي يقدمها وذلك اعتماداً على المتغيرات ادناه (Input Variables)، والتي تظهر المخاطر المتأصلة لنقاط الضعف قبل تنفيذ أي ضوابط رقابية أو تدابير مخففة كما هو موضح بالجدول ادناه:

المتغيرات الوسيطة	متغيرات الإدخال	تبادلات الأصول الافتراضية Virtual Assets Exchange
المنتجات والخدمات المقدمة، وأنواع الأصول الافتراضية	طبيعة، حجم وتعقيد العمل	مرتفع
	المنتجات/ الخدمات	مرتفع
	طرق تسليم الخدمات/ المنتجات	مرتفع
	انواع العملاء	مرتفع
	مخاطر الدولة	مرتفع
	مجهولية الأصول الافتراضية	مرتفع
	سرعة تسوية المعاملات	مرتفع
	التعامل مع مزودي الخدمة غير المرخصين	[redacted]

حيث تم تقييم نقاط الضعف للمتغيرات اعلاه على أنها تتراوح ما بين مخاطر مرتفعة الى مخاطر مرتفعة بشكل كبير، حيث ساهم في ذلك عدة أسباب ومبررات أبرزها ما يلي:

1) عدم وجود إطار ناظم في المملكة للتعامل مع الأصول الافتراضية وعدم وجود مقدمي خدمات اصول افتراضية مرخصين الأمر الذي يدفع المتعاملين بالأصول الافتراضية الى التعامل مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في مختلف الدول خاصة الدول عالية المخاطر أو الدول المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو التي ليس لديها ضوابط فعالة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
2) الانتقال السريع للقيمة عبر الانترنت وعدم وجود حد معين للعمليات المنفذة.
3) ميزة اخفاء الهوية المتوفرة في الأصول الافتراضية تجعل من الصعب على جهات انفاذ القانون والجهات المختصة تتبع المعاملات بسهولة.
4) عدم توفر المعلومات الكافية حول نوع العميل (المحول/ المستفيد) وفيما إذا كان ينتمي أي منهم الى فئات العملاء مرتفعي المخاطر.

وعليه، يصبح تقييم نقاط الضعف لمزود خدمة الاصول الافتراضية وذلك بعد تقاطعه مع متغيرات الإدخال حسب كل نشاط كما هو موضح بالجدول أدناه:

مزود خدمة الأصول الافتراضية	نوع الخدمة/ النوع الفرعي	تقييم نقاط الضعف
تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange)	الند - للند	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع

كما يصبح التقييم الكلي لنقاط الضعف لمزود خدمة "تبادلات الأصول الافتراضية" (مرتفع الخطورة).

2. **المخاطر المتأصلة (Inherent Risks)**

تتمثل المخاطر المتأصلة (Inherent Risks) في أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بحاصل ضرب المجموع الكلي لتهديد غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستوى الضعف المتأصل في غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل نشاط، والذي ينتج عنه تصنيف إجمالي لمستوى المخاطر قبل تطبيق تدابير التخفيف، والتي يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

وبعد تحديد التهديدات ونقاط الضعف في أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية التي تم التعرف عليها، يتبين لنا أن مستوى المخاطر المتأصلة بشكل كلي في هذا القطاع مرتفعة ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

مزود خدمة	نوع الخدمة/ النوع الفرعي	التهديدات	نقاط الضعف	المخاطر المتأصلة
تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange)	الند – للند	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع	مرتفع	مرتفع

3. **التدابير المخففة (Mitigating Measures)**

ضمن إجراءات تقييم حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية؛ تم قياس مدى فاعلية وكفاءة الضوابط المطبقة لمكافحة هذه المخاطر، ويبين الجدول أدناه هذه الضوابط وتقييمها، حيث كان مستوى هذه الضوابط ضعيف جداً؛ نظراً لعدم وجود الأطر التشريعية والأدوات الكفيلة بالحد من استغلال التهديدات التي تم التعرف عليها لنقاط الضعف الموجودة في هذا القطاع.

ويمكن تفسير الضعف العام في الضوابط المطبقة في المملكة إلى الأسباب التالية:

1) عدم وجود سلطة معينة مسؤولة عن تحديد ومعاقبة الأفراد الذين يزاولون نشاط الأصول الافتراضية دون ترخيص او تسجيل في ضوء عدم وجود إطار قانوني ناظم، وكذلك عدم وجود عقوبات على الجهات (الأشخاص الاعتبارية) غير الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وهيئة الأوراق المالية.
2) ضعف الإطار تشريعي؛ فالحظر لم يكن كافيا للتخفيف من المخاطر كونه جزئي، كما أن الجهات لا تتوفر لديها أدوات واجراءات وخبرات كافية لحجز ومصادرة المتحصلات الإجرامية للأصول الافتراضية.

4. المخاطر المتبقية (Residual Risks)

يقصد بالمخاطر المتبقية (Residual Risks) المخاطر التي يتم احتسابها بعد تطبيق الضوابط والتدابير المخففة، وفي هذا التقييم ونظراً للضعف الشديد في الضوابط والتدابير المطبقة، لا تزال المخاطر المتبقية مرتفعة لأنشطة الأصول الافتراضية في المملكة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

مزود خدمة	نوع الخدمة/ النوع الفرعي	المخاطر المتأصلة	الضوابط	المخاطر المتبقية
تبادلات الأصول الافتراضية (Virtual Assets Exchange)	الند – للند	مرتفع	[redacted]	مرتفع
	من عملات ورقية الى عملات افتراضية	مرتفع		مرتفع
	من عملات افتراضية الى ورقية	مرتفع		مرتفع
	من عملات افتراضية الى عملات افتراضية	مرتفع		مرتفع

5. الجرائم الأصلية المرتبطة بنشاط الأصول الافتراضية ومزودي خدمة الأصول الافتراضية:

حسب نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم تصنيف جرائم (الاحتيال، والسرقة، التهرب الضريبي، والاتجار بالمخدرات والفساد) من بين أعلى الجرائم الأصلية من حيث حجم المتحصلات الإجرامية، وفي سياق تقييم مخاطر الأصول الافتراضية تم اعتبار "جريمة الاحتيال" على أنها تشكل أهم التهديدات للأصول الافتراضية في المملكة.

أ. الاحتيال

ساهم ارتفاع قيمة البيتكوين بشكل ملحوظ من (10600 – 67000) دولار امريكي خلال الفترة من شهر 2019/7 لغاية شهر 2021/10 مع وجود ميزة اخفاء هوية المتعاملين بالأصل الافتراضي في ظهور جرائم الاحتيال من خلال قيام المجرمين بتقديم وعود زائفة للمستثمرين بالأصول الافتراضية وخداعهم.

استقبلت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من (2019 – 2022/6) (34) اخطار اشتباه متعلق بالأصول الافتراضية، حيث تعاملت الوحدة مع (16) اخطار مرسل من جهات مبلغة مختلفة (بنوك، شركات صرافة، شركات دفع الكتروني) بشبهة الاحتيال من خلال الأصول الافتراضية وبنسبة (47%) من اجمالي عدد الإخطارات، أما بخصوص النسبة

المتبقية فتجدر الإشارة الى أنها تعلقت بمجرد التداول في الأصول الافتراضية دون ارتباط ذلك بجريمة أصلية، كما يوجد هناك (11) قضية لدى جهات انفاذ القانون وقضية واحدة لدى القضاء وجميعها تتعلق بعمليات احتيال.

حالة عملية (الاحتيال):

ورد إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عدد من الإخطارات مفادها تلقى المشتبه بهم تحويلات مالية متكررة بمبالغ عالية وذلك من المحافظ الالكترونية لبعض الأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار بالعملات الرقمية بغرض تحقيق أرباح.
بعد ورود الحوالات إلى المحافظ الإلكترونية التي يملكها المشتبه بهم، قاموا بإجراء عمليات السحب النقدي في وقت قصير.
تبين للوحدة عدم تناسب طبيعة المعاملات المالية التي تمت على حسابات المشتبه بهم مع طبيعة نشاطهم المحدد من قبل الجهات المبلغة، فمنهم طلاب الجامعات والبعض الآخر لا يعمل.
من خلال التحليل والتحقيق من قبل الوحدة تبين أن المشتبه بهم مسجلين على صفحات الفيسبوك التي تروج للتداول في العملات الرقمية، وإحدى تلك الصفحات تعمل في مجال التسويق الهرمي للبيع والاستثمار في عملة "DAGCOIN" وتسويقها في الأردن والبلاد العربية، ومن خلال البحث تبين ان المشتبه بهم على علاقة مع بعضهم ويقومون بالتواصل مع زوار الصفحة لغايات بيع عملات (Dagcoin).
تزامنت تلك الإخطارات مع أخبار سلبية منشورة على الانترنت وورود شكاوى واردة تلقتها مديرية الأمن العام الأردني بشأن عمليات احتيال تمت بالعملات الرقمية، وكان من بين المتهمين نفس المشتبه بهم المذكورين في تقارير الإخطارات، حيث تبين للوحدة ان المشتبه بهم يتبعون نمط مشابه لـ (Ponzi Scheme) في الاحتيال على الأشخاص، وبناءً على النتائج، أحالت الوحدة القضية إلى مديرية الأمن العام بشبهة الاحتيال.

ب. **السرقة**

لا تشكل سرقة الأصول الافتراضية تهديداً حقيقيا نظرا لعدم تسجيل أي حالات بهذا الخصوص لدى الجهات المختصة، إلا أن تقرير (chainalysis) يعتبر جريمة سرقة الأموال على أنها أسرع الجرائم نمواً (بالرغم من التهديد المنخفض) حيث ارتفعت بنسبة 20% لعام 2022 مقارنة بالعام 2021، وبلغت اجمالي قيمة الأموال المسروقة من خلال الأصول الافتراضية (1,89) مليون دولار امريكي، بالرغم من ذلك تبقى نسبتها متدنية مقارنة بحجم التداول، لذلك قد تشكل خطر مستقبلي.

ج. **التهرب الضريبي**

لم يتم اكتشاف أي حالات متعلقة بالتهرب الضريبي باستخدام الأصول الافتراضية في الأردن في وقت اجراء التقييم، وفي ضوء ذلك يشير فريق العمل على أن هذه الجريمة تشكل تهديد (منخفض جداً) فيما يخص استخدام الأصول الافتراضية لغايات التهرب الضريبي.

د. **تمويل الإرهاب**

لم يتم رصد أي حالات متعلقة باستخدام الأصول الافتراضية لغايات تمويل الإرهاب في الأردن وقت إجراء التقييم، وعليه تم تقييم هذه الجريمة على أنها تشكل تهديداً منخفضا كما تمت الإشارة اليه سابقا.

كما وتجدر الإشارة الى أن فريق العمل لم يجد أي دليل على استخدام الأصول الافتراضية لغايات الاتجار في المخدرات والفساد في المملكة (التي تم تحديدها كجرائم مرتفعة الخطورة في التقييم الوطني للمخاطر)، وعليه فإن هذه الجرائم لا تشكل تهديدا فيما يخص غسل عائداتها من خلال الأصول الافتراضية.

رابعاً: النتائج والتوصيات

1. النتائج

- يمثل هذا التقييم أول تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، وخلال هذا التقييم تبين أن التعرض العام إلى مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة مرتفع المخاطر، ويلاحظ بأن مستوى التعرض لمخاطر غسل الأموال أكبر من مستوى التعرض لمخاطر تمويل الارهاب.
- يوجد ضعف كبير في منظومة التشريعات الناظمة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب فيما يتعلق بالأصول الافتراضية؛ حيث لم تحدد المملكة موقفها على المستوى الوطني بعد من الأصول الافتراضية وإنما اقتصر ذلك على تعاميم صادرة عن بعض الجهات التنظيمية كالبنك المركزي الاردني، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وهيئة الاوراق المالية.
- يعد نشاط تبادل الأصول الافتراضية النشاط الأبرز في المملكة وذلك من خلال تبادل هذه الأصول مع العملات الورقية أو فيما بينها، وتحويلها بشكل مباشر بين المستخدمين، وعليه ركز تقييم المخاطر على مزودي الخدمة من نوع " تبادلات الأصول الافتراضية".
- بالرغم من وجود التعاميم التي تحظر على البنوك وكافة المؤسسات المالية الأخرى التعامل بالأصول الافتراضية بأي شكل من الأشكال أو تبديلها مقابل عملة أخرى أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها أو ارسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شراءها أو بيعها؛ إلا أنه قد تم رصد عدد هام من الحركات من قبل البنوك والمؤسسات المالية وقامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بالخصوص.
- نظراً للحظر المفروض على البنوك والمؤسسات المالية، يتركز نشاط الأصول الافتراضية ومزودي الخدمات في القطاع غير الرسمي من خلال الشراء والبيع مباشرة بين الاشخاص. هذا الامر يجعل عملية التحكم في انشطة الأصول الافتراضية ومراقبتها من الصعوبة بمكان، معظم هذا النشاط يتم من خلال المنصات المركزية، ومن أبرز هذه المنصات (FTX) التي انهارت مؤخراً.

2. التوصيات

في ضوء التهديدات ونقاط الضعف التي تم رصدها، وغياب الضوابط الفعالة يوصي فريق العمل السلطات المختصة والأطراف ذات العلاقة بأنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بما يلي:

- تحديد منهج واضح على مستوى المملكة من حيث السماح بالتعامل بالأصول الافتراضية أو حظرها وتوفير البيئة التشريعية اللازمة لذلك وبما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.
- وضع الإجراءات اللازمة لعمليات حجز ومصادرة وإدارة الأصول الافتراضية المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة.
- تبني نصوص تشريعية وآليات فعالة لملاحقة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يعملون في تزويد خدمات الأصول الافتراضية دون ترخيص وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم وفق القوانين والتشريعات ذات العلاقة.

- تعزيز التعاون مع الجهات والمنظمات الدولية للاستفادة من آخر التطورات المتعلقة بالتعامل بالأصول الافتراضية، وبما يشمل المجال القانوني والمالي والقضائي وتبادل المعلومات حول الأصول الافتراضية.
- تعزيز التدريب ورفع الوعي لدى الجهات المختصة والجهات الرقابية والاشرافية وجهات انفاذ القانون بمفهوم الأصول الافتراضية ومخاطرها وبما يمكنهم من تتبع ورصد عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهذه الأصول والتحقيق فيها
- تعزيز الوعي لدى القطاع الخاص بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.
- ينبغي على الجهات المبلغة في القطاع الخاص اتخاذ خطوات اضافية لخفض مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية من خلال تضمين مخرجات هذا التقييم في تقييم مخاطر العملاء والمنتجات المالية المختلفة، والتأكد من أن الضوابط الخاصة بهم فعالة في منع اساءة استخدام خدماتهم المالية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون مع السلطات المختصة لفهم وتحديد المخاطر وبما يضمن وجود الضوابط الكافية للتخفيف من هذه المخاطر واخضاع الموظفين المعنيين لديهم للتدريب المستمر
- نظراً للطبيعة المتطورة للأصول الافتراضية والتقنيات التي تعتمد عليها، لا بد من التوافق على دورية مناسبة لإعادة هذا التقييم وبما يتناسب مع حجم المخاطر المتبقية التي تم رصدها في كل عملية تقييم.

•••••

المراجع

1) CBINSIGHTS (2019), "What Are Stablecoins?" , Available at: https://www.cbinsights.com/research/report/what-are-stablecoins /
2) Chainalysis (2022), "Chainalysis Country Analysis Report on Jordan".
3) Chainalysis (2022), "The 2022 Crypto Crime Report", Available at: https://blockbr.com.br/wp-content/uploads/2022/06/2022-crypto-crime-report.pdf
4) *Coincodex* (2019), "Stable Coins", available at: https://coincodex.com/stablecoins/
5) Gov.UK (2019), Policy Paper on Cryptoassets for individuals, December 2018, Retrieved from: https://www.gov.uk/government/publications/tax-on-cryptoassets/cryptoassets-for-individuals
6) International Monetary Fund (2016), *Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations*, Retrieved from: https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1603.pdf.
7) Natarajan, H., Krause, S., Gradstein, K., and Luskin, H., (2017), "Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain", World Bank Group FinTech note (1), Available at: https://olc.worldbank.org/system/files/122140-WP-PUBLIC-Distributed-Ledger-Technology-and-Blockchain-Fintech-Notes.pdf
8) Mauritius (2022), "Money Laundering/Terrorist Financing Risk Assessment of Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers", Available at: https://www.mra.mu/download/PublicReport2022.pdf
9) Republic of Seychelles (2022), "ML/TF Overall National Risk Assessment for VA & VASPS", Retrieved from: https://www.cbs.sc/Downloads/publications/aml/Report%20Seychelles%20ONRA%20ML-TF%20of%20VA%20and%20VASP%20-%2026.08.2022.pdf
10) Financial Action Task Force (2021), "*Methodology for Assessing Technical Compliance with the FATF Recommendations and the Effectiveness of AML/CFT Systems*", Retrieved from: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Fatf-methodology.html
11) The Financial Action Task Force (2021), "Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers", Retrieved from: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-rba-virtual-assets-2021.html.
12) World Bank Group (2022), "Guidance Manual Virtual Assets And Virtual Asset Service Providers ML/ TF Risk Assessment Tool", Retrieved from: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37761

"انتهى"